

بحار الأنوار

[72] صورة لغير المادي ومثالا له. وأما بيان تلك الامور وامتناع حلولها في المادة فهو أن من جملة معقولاتها الواجب وإن لم تعقله بالكنه، والجواهر المجردة وإن لم نقل بوجودها في الخارج إذ ربما تعقل المعنى فتحكم عليه بأنه موجود أو ليس بموجود ولا خفاء في امتناع حلول صورة المجرد في المادي. ومنها المعاني الكلية التي لا تمنع نفس صورها (1) الشركة، كالانسانية المتناولة لزيد وعمر، فإنها يمتنع اختصاصها بشئ من المقادير والاوزاع والكيفيات وغير ذلك مما لا ينفك عنه الشئ المادي في الخارج، بل يجب تجردها عن جميع ذلك وإلا لم تكن متناولة لما ليس له ذلك. والحاصل أن الحلول في المادة يستلزم الاختصاص بشئ من المقادير والاوزاع والكيفيات، والكلية تنافي ذلك، فلولم تكن النفس مجردة لم تكن محلا للصورة الكلية، عاقلة لها. واللازم باطل. ومنها المعاني التي لاتقبل الانقسام كالوجود والوحدة والنقطة وغير ذلك، وإلا لكان كل معقول مركبا من أجزاء غير متناهيته بالفعل وهو محال، ومعدلك فالمطلوب وهو وجود ما لا ينقسم حاصل، لان الكثرة عبارة عن الوحدات، وإذا كان من المعقولات ما هو واحد غير منقسم لزم أن يكون محله العاقل له غير جسم بل مجردا، لان الجسم والجسماني منقسم، وانقسام المحل مستلزم لانقسام الحال فيما يكون الحلول لذات المحل كحلول السواد والحركة والمقدار في الجسم لا لطبيعة تلحقه كحلول النقطة في الخط لتناهيته، وكحلول الشكل في السطح لكونه ذائهاية أو أكثر، وكحلول المحاذاة في الجسم من حيث وجود جسم آخر على وضع مامنه وكحلول الوحدة في الاجزاء من حيث هي مجموع. ومنها: المعاني التي لا يمكن اجتماعها إلا في المجردات دون الجسم كالضدين وكعدة من الصور والاشكال، فإنه لا تزاحم بينها في التعقل، بل يتصورها ويحكم فيما بينها بامتناع الاجتماع في محل واحد من المواد الخارجية حكما ضروريا. وهذا الوجه

(1) تصورها (ط).